

تعديل الدستور المصري شكلي ويهمش المعارضة

السفير

2006-11- 29

ذكرت صحيفة <الوطني اليوم> المتحدثة باسم الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في مصر امس، إن مسودة التعديلات المقترحة على الدستور ستخفف القيود المفروضة على الأحزاب لترشيح من يمثلها في انتخابات الرئاسة وستقصر فترة الرئاسة على مدتين على أن تكون المدة سبع سنوات بدلا من ست سنوات حاليا. وينص الدستور المصري الحالي على ضرورة أن يشغل الحزب خمسة في المئة من مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى حتى يتأهل لخوض الانتخابات الرئاسية. وأشارت <الوطني اليوم> الى ان الشروط ستتغير حتى يسمح لأي حزب له أكثر من عضو في أي من المجلسين بترشيح من يمثله في انتخابات الرئاسة. وسيتمكن هذا حزب التجمع اليساري وحزب الوفد الليبرالي من خوض الانتخابات الرئاسية. لكن هذه الأحكام لن تمكن حزب الغد الليبرالي الذي يتزعمه المعارض المسجون أيمن نور من خوض الانتخابات بعدما فقد الحزب مقاعده في البرلمان العام الماضي.

وذكرت الصحيفة أن باقي المواد الدستورية الخاصة بالانتخابات لن تتغير ومنها ضرورة أن يحصل المرشحون المستقلون على تزكية 250 من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية وهي شروط يصعب تحقيقها على مرشح لجماعة الإخوان المسلمين رغم أنهم يشغلون 88 مقعدا في مجلس الشعب. وقلل خبراء وسياسيون مصريون من أهمية الاقتراحات التي سي طرحها الرئيس حسني مبارك. واعتبر نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية محمد السيد سعيد ان الاقتراحات الجديدة تستهدف منع جماعة الإخوان المسلمين من التقدم بمرشح. وتابع ان جميع الأحزاب المصرية المعارضة ليس لها وجود حقيقي في الشارع ومرتبطة بقوة بالدولة بالطريقة التي لا تمكنها من ممارسة منافسة جدية مع الحزب الحاكم. من جهته، قال المحرر في مجلة <البوصلة> المعنية بشؤون الديموقراطية عمرو عبد الرحمن ان المقترحات الجديدة <تشبه محاولة إغراق سمكة في الماء، فهي محاولة للالتفاف على معنى الإصلاح السياسي الحقيقي الذي يتطلب تغيير القوانين الحاكمة للعبة السياسية قبل إجراء تغيير دستوري كبير>. واتهم النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد حبيب النظام بمحاولة تكريس <سيناريو التوريث> في مصر بصياغة قانون الانتخابات الرئاسية عن طريق استبعاد جماعة الإخوان. وقال ان التعديل لا يمثل سوى <ديكور ديموقراطي معيب لانه يحرم المواطنين المستقلين الذي يمثلون نسبة 93 في المئة من المصريين من غير المنتمين لأحزاب السياسية من حق الترشح